التصحيح الهيكلي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية
العدد الواحد والثلاثون ـ يوليو/تموز 2004 ـ السنة الثالثة

تقديم

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطا أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة ***"جسر التنمية"*** في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

مقدمة:

أولا ـ ظروف تطبيق برامج التثبيت والإصلاح.

ثانيا ـ محتويات البرامج:
1. سياسات احتواء الطلب:
أ. السياسة النقدية.
ب. السياسة الجبائية.
ت. سياسات أسعار الصرف.
2. سياسات العرض.

ثالثا ـ منهج صندوق النقد للتثبيت والتعديل (البرمجة المالية):
1. انتقادات منهج البرمجة المالية.
2. المعالجة حسب طبيعة الاختلال.
3. هل برامج الصندوق ناجعة.

رابعا ـ مفهوم وقياس فاعلية البرامج:
1. إشكالية المفهوم والقياس.
2. طرق القياس:
أ. منهج ما قبل وبعد.
ب. منهج مع وبدون.
ج. منهج التقييم المعمم.
د. منهج المحاكاة.

خامسا ـ توقيت وسرعة تطبيق الإصلاحات.

التثبيت
والتصحيح الهيكلي

إعداد: د. بلقاسم العباس

تعريف:

يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي، مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد. ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق. وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة، الأسعار، عجز الموازنة، والميزان الجاري. ولذلك فإن وضع قيود على أسعار الفائدة مثلا يولد أسعارا حقيقية سالبة تؤثر على العائد على الاستثمار والادخار وبالتالي على نمو الاقتصاد.

تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات. فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي. ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن.

أولا ـ ظروف تطبيق برامج التثبيت والإصلاح:

تظهر الحاجة إلى برامج التثبيت عندما يواجه البلد اختلالا ما بين الطلب الكلي (الامتصاص) والعرض الكلي الذي ينعكس في تدهور الميزان الخارجي. هذا الاختلال قد ينجم عن عوامل خارجية مستقلة مثل تدهور شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد ينجم عن السياسات المحلية غير الملائمة التي تؤدي إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض وكذلك تشوه الأسعار النسبية.

وإذا تم تمويل هذا الاختلال بالاستدانة من الخارج، فإن ذلك يؤدي إلى توسع عجز ميزان المدفوعات وتدهور تنافسية البلد الناجم عن تشوهات الأسعار المحلية وتراكم المديونية. وهذا الاختلال لا يمكن أن يستمر لفترات طويلة مع تدهور التنافسية وفقدان الجدارة الائتمانية في الأسواق الدولية وانقطاع التمويل عن البلد، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي ترتفع تكاليفها مع تعمق الاختلال وعدم تطبيق سياسات التصحيح في وقتها.

تهدف البرامج أو السياسات التصحيحية إلى تعديل الاختلال ما بين الطلب والعرض للوصول إلى ميزان مدفوعات مستدام. ويسمح تطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بالحصول على التمويل واسترجاع ثقة الدائنين والعودة إلى الأسواق المالية الدولية. وبالمقابل فعلى البلد أن يتحمل التكاليف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسات.

يكون هدف التثبيت في البداية الموازنة بين توفير حاجات البلد من التمويل الخارجي من جهة ومقدرته على خدمة مديونيته الحالية والمستقبلية من جهة أخرى. فمعدل الاستدانة المتاح يحدد درجة التعديل الضرورية لتخفيف الاختلالات في الاقتصاد. ويتم ذلك بواسطة تصميم برنامج تثبيت يضم إجراءات تخفيف الاختلالات وتوسيع إنتاج السلع القابلة للاتجار وبالتالي تقليل حدة قيد ميزان المدفوعات.

مع تطبيق هذه البرامج، تولد اعتقاد لدى الاقتصاديين أن تردي الأوضاع الاقتصادية للدول التي تقوم بتطبيق البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي، ينجم عن شروط الصندوق خاصة تلك المتعلقة بمعالجة أزمة ميزان مدفوعات. لكن هذا الاعتقاد يصطدم بحقيقة إن تلك الدول كانت تواجه، قبل تطبيق البرامج، أزمة في تدهور ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور سعر الصرف الحقيقي وانخفاض معدلات النمو. ولا توجد دلائل علمية تطبيقية للتأكد من صحة ذلك الاعتقاد، حيث أن أغلب الدراسات ركزت على مرحلة ما بعد تطبيق برامج التصحيح والتثبيت وليس على دراسة "الشروط البدائية" التي أدت إلى اعتماد هذه البرامج.

ويرى فريق من المحللين إن تدهور الأوضاع الاقتصادية قبل تطبيق الإصلاح يرجع إلى العوامل الخارجية مثل تدهور شروط التبادل وتباطؤ الطلب على الصادرات أو تدهور الأسواق المالية الدولية. في حين يرى فريق ثان أن التدهور يرجع إلى تطبيق سياسات كلية غير مستدامة. وتشير الدلائل إلى أنه في أغلب الحالات تكون الأسباب راجعة إلى مزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى اعتماد برامج تثبيت وتصحيح هيكلي. ولمعرفة مدى أهمية كل من هذه العوامل تتم مقارنة أداء مجموعة من الدول التي طبقت برامج الإصلاح مع مجموعة من البلدان المشابهة لها لم تطبقها، ويسمح ذلك أيضا بتحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على اعتماد البرامج أكثر من غيرها.

تدل المعطيات أن السنة التي تسبق تطبيق برامج الإصلاح تشهد عادة وضعية اقتصادية صعبة تتمثل في ضعف ميزان المدفوعات، انخفاض معدلات النمو، ظروف اقتصادية خارجية غير مواتية، وتطبيق سياسات مالية توسعية. بينما لا تكون الوضعية بذات القدر من التدهور قبل ثلاث سنوات من تطبيق البرامج، لكنها تأخذ بالانزلاق تدريجيا خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات، احتياطي العملات الأجنبية، نمو الإنتاج، شروط التبادل، المديونية الخارجية، الوضعية الجبائية، وتوسع الإقراض.

ثانيا ـ محتويات البرامج:

هنالك مسألة أساسية في برامج التصحيح الهيكلي تخص تركيبة حزمة سياسات الطلب مع سياسات العرض ودرجة أهمية كل منها. فبرامج التثبيت تتضمن سياسات الطلب وذلك لضرورة تخفيض فائض الطلب في الأجل القصير، وتستهدف تقليص الهوة ما بين الادخار والاستثمار. كما تحاول سياسات العرض توسيع القاعدة الإنتاجية في الأجل المتوسط والطويل، وتستهدف رفع معدلات الاستثمار والطاقة الإنتاجية.

بالرغم من محاسن سياسات العرض فإن سياسات الطلب ضرورية، لأن الطلب الكلي قد يكون فوق مستويات غير مستدامة ولا يمكن تحقيق توازن ميزان المدفوعات بسياسات العرض فقط. وسياسات التثبيت تستخدم كلا السياستين ويتحدد وزن كل منهما تبعا لعدة معايير أهمها طبيعة وشدة الاختلال في ميزان المدفوعات وطول مدته، حيث أن مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن تدهور شروط التبادل، تتطلب سياسات عرض تهدف إلى تغيير بنية الإنتاج. أما مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن توسع السياسات الجبائية والإقراض المحلي فتتطلب تطبيق سياسات تخفيض الطلب. كما إن مستوى مديونية البلد وكذلك الموارد المتوقع الحصول عليها وطبيعة القيود التي تواجه الحكومات في اتباع سياسات ذات الأثر الاجتماعي السلبي، تؤثر أيضا في "تركيبة مزيج السياسات".

1. سياسات احتواء الطلب:
تستخدم برامج التثبيت أساسا السياسة النقدية والمالية لاحتواء الطلب المحلي الإجمالي. كما أن سياسات أسعار الصرف تلعب دورا محوريا في ذلك.

أ. السياسة النقدية:
تتضمن غالبية برامج التثبيت سياسة نقدية متشددة خاصة فيما يتعلق بوضع سقف لنمو الإقراض المحلي من طرف الجهاز المصرفي. وعادة ما يستخدم النموذج النقدي لميزان المدفوعات لشرح وتحديد قنوات تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي وبالتالي على ميزان المدفوعات. فارتفاع أسعار الفائدة يشجع الادخار ويقلص الإنفاق ويسهم بالتالي في تخفيض الواردات ما يؤدي بدوره إلى تحسن الميزان الجاري. كما إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وبالتالي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات. لكن في حالة دولة تعتمد أسعار صرف مثبتة وحرية انتقال رؤوس الأموال، فإن ارتفاع صافي الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض النقود بحيث تصبح السياسة النقدية عديمة الأثر في الأجل الطويل. لكن في الأجل القصير فإن انخفاض مستوى الطلب يؤدي إلى انخفاض استغلال الطاقات وارتفاع معدلات البطالة. ويعتمد الأثر الانكماشي للسياسة النقدية المتشددة على كثير من العوامل مثل:

- سرعة إلغاء أثر تخفيض الإقراض بارتفاع المخزون من العملات الأجنبية والذي يعتمد على درجة حركية رأس المال.

- سرعة استجابة التضخم المحلي لفائض الطلب على الموازنات الحقيقة الناجمة عن تقييد سياسة الإقراض.
- مدى قدرة فائض الطلب على النقود على تخفيض فائض الطلب المحلي.
- الأثر على الاستثمار المحلي نتيجة تقليص الإقراض ورفع تكاليفه.

نتيجة تشابك هذه العوامل، فإن أثرها الصافي على الأداء الاقتصادي للدول التي تطبق برامج الإصلاح تعتبر مسألة أمبريقية. إذ تدل بعض الدراسات الامبريقية على أن السياسة النقدية المتشددة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج في الأجل القصير. حيث أن انخفاض الكتلة النقدية بنسبة 10% ، يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بمقدار 1% بالنسبة لمستواه الاتجاهي في الأجل القصير، أي بين 2 إلى 3 سنوات. ولكن تؤكد الدراسات أنه لا توجد آثار لتخفيض الكتلة النقدية على النمو في الأجل الطويل.

الاستثمار هو القناة الأساسية التي تؤثر بها الكتلة النقدية على النمو. ففي ظل أسعار فائدة حقيقية سالبة، فإن العائد المعدل بالمخاطر على الاستثمار يكون أعلى من أسعار الفائدة. يضاف إلى ذلك إن تثبيت أسعار الفائدة الاسمية ووجود فائض طلب على القروض من طرف القطاع الخاص، يجعل أثر سعر الفائدة غير مباشرا ويؤثر على عائد الاستثمار المالي ويزيد من ادخار القطاع الخاص، الذي بدوره قد يزيد من الموارد المتاحة للاستثمار الخاص، ويسهم بالتالي في زيادة معدلات النمو، والتي قد تخفف من وطأة تخفيض الإقراض الحكومي.

ب. السياسة الجبائية:

حسب النموذج الكنزي، يؤدي خفض الإنفاق أو رفع الضرائب إلى أثر "مضاعف" على مستوى الدخل القومي في الأجل القصير على الأقل. وفي الدول النامية هناك ارتباط قوي ما بين السياسة المالية والنقدية نظرا لاعتماد تمويل الميزانية على القروض المصرفية المرتبطة بالكتلة النقدية بشكل مباشر. وتؤدي هذه التداخلات إلى تقليص تأثير السياسة المالية على النمو في هذه البلدان. ويزداد الأمر تعقيدا بالنظر إلى شحة الموارد المالية المتاحة للاقتصاد من جهة واستخدام الحكومة لهذه الموارد مع ضآلة العائد على الاستثمار الحكومي، ما يؤدي إلى حرمان القطاع الخاص من الموارد اللازمة للاستثمار. ولكن تجدر الملاحظة بالمقابل إن الاستثمار الحكومي في البنى التحتية يزيد من فعالية الاستثمار الخاص ويرفع من إنتاجيته. ونتيجة هذه التداخلات فإن تخفيض الإنفاق الحكومي الاستثماري قد يعوض بالإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي يزيد من أثره على النمو في الأجل الطويل.

ج. سياسات أسعار الصرف:
إن فقدان التنافسية هو أحد أسباب تفاقم عجز ميزان المدفوعات الناجم أصلا عن اختلال مستوى سعر الصرف الحقيقي أو ببساطة تحديد سعر صرف للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية. وسياسة سعر الصرف هي سياسة تخفيض الإنفاق وسياسة تحويل الإنفاق في الوقت نفسه. وعليه فإن تخفيض سعر الصرف يؤثر على الامتصاص المحلي وكذلك على منحنى العرض الكلي. ويعتبر التخفيض أكثر السياسات جدلا، إذ يذهب بعض النقاد إلى اعتباره أداة غير فعالة لأنها لا تحل مشاكل ميزان المدفوعات، وتزيد من الركود والبطالة. أو اعتباره سياسة أكثر تكلفة من السياسات البديلة بأحسن الاحتمالات. ويبقى الجدل قائما حول الآثار الانكماشية للتخفيض خاصة في مجال تقليص اختلال ميزان المدفوعات ومحاربة التضخم والآثار الانكماشية على الإنتاج.

انطلاقا من وضعية العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن فائض في الطلب، فإن تخفيض العملة يزيد من أسعار السلع الأجنبية مقاسة بالأسعار المحلية، كما يسهم في زيادة أسعار السلع القابلة للاتجار مقارنة بأسعار السلع غير القابلة للاتجار. وهذا يؤدي بدوره إلى خفض الامتصاص المحلي وانخفاض إنفاق القطاع الخاص وبالتالي حدوث الأثر الانكماشي للتخفيض.

أما من ناحية العرض فمن المفروض أن يشجع تخفيض العملة على زيادة الإنتاج نتيجة ارتفاع الأسعار وهوامش الربح في القطاع القابل للاتجار ما يؤدي إلى تحسن العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض فائض الطلب. ولكن ذلك يعتمد على مدى تغلب آثار العرض على الطلب وكذلك على الأحجام النسبية للمرونات السعرية للواردات والصادرات، وكذلك على الأحجام النسبية للقطاع القابل للاتجار مقابل القطاع غير القابل للاتجار. عموما، ينخفض الإنتاج في حال ضعف مرونة التجارة، وفي حال كانت بنية الإنتاج مثقلة أكثر تجاه السلع القابلة للاتجار.

2. سياسات العرض:
تهدف إلى رفع حجم السلع والخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي. وتتضمن هذه السياسات إجراءات تهدف إلى رفع الإنتاج وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية، وتتضمن كذلك سياسات تخفيض التشوهات التي تسببها صلابة الأسعار، الاحتكار، الضرائب، الدعم، والقيود على التجارة. كما تشمل إجراءات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويتم ذلك بواسطة سياسات ترويج الادخار والاستثمار، وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والديون والمساعدات الخارجية.

على الرغم من أهمية سياسات العرض في تحسين تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو، فإن أثرها يظهر على المدى الطويل. فإجراءات القضاء على التشوهات في نظام تخصيص الموارد والأسعار النسبية تتطلب مرور وقت طويل لتظهر آثارها على الصادرات والإنتاج، خاصة في ظل بطء حركة العمالة ورأس المال ما بين القطاعات.

ففي هذه الحالة قد يحتاج التغيير في نظام تخصيص الموارد إلى فترة تعديل طويلة تكون فيها بعض عناصر الإنتاج غير مستخدمة أو معطلة. وتؤثر هذه الاعتبارات على تركيبة "مزيج سياسات الطلب والعرض" حيث يتم ترجيح سياسات التحكم في الطلب على سياسات العرض إذا كان برنامج التعديل محدود في الزمن وفي الموارد المتاحة لتطبيقه.

كما تجدر الملاحظة إن بعض سياسات العرض التي تتسبب في نشوء التشوهات في نظام الأسعار، تطبق لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية للدولة ولا تراعي كثيرا الاعتبارات الاقتصادية. ويتم تطبيقها مع العلم المسبق بآثارها السلبية على نظام تخصيص الموارد. وتشمل هذه السياسات على سبيل المثال الدعم، برامج التشغيل، قيود التجارة، والقيود على حركة رأس المال. وعلى الرغم من آثارها السلبية على توزيع الدخل والعدالة في البلد وتكاليفها على الميزانية، فإن تغييرها قد يكون مكلفا من الناحية الاجتماعية.

ثالثا ـ منهج صندوق النقد للتثبيت والتعديل (البرمجة المالية):

تتخلص ابرز أهداف صندوق النقد الدولي في هذا المجال بتطوير النمو المتوازن للتجارة الخارجية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للدول. ويتم ذلك باعتماد نظام تعويم العملات وتحقيق استقرارها وإلغاء القيود على التجارة الخارجية والاستثمار.

يركز منهج الصندوق النظري للتعديل والتثبيت على الأجل القصير ويستخدم "منهجية البرمجة المالية" لتحديد مستوى مستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الأسعار. كما يستخدم الحدود القصوى للقروض وسعر الصرف كأدوات لتحقيق ذلك. ويعتبر نموذج بولاك، حجز الزاوية لبرامج صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات التثبيت، والذي يركز على تقليص حجم الإقراض المقدم للاقتصاد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

ويستند نموذج البرمجة المالية الذي يحدد الإطار العملي لسياسة لتثبيت واستقرار ميزان المدفوعات إلى موازنة الإنفاق والدخل

$$Y = G + C + I + X - Z$$

حيث أن $A = C + G + I$ يسمى الامتصاص المحلي و $X - Z$ الميزان التجاري.

هذه المعادلة تدل على أن فائض الطلب (Y-A) يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات أو توسع فجوة التجارة. وتستخدم سياسات تخفيض الطلب خاصة تلك المتعلقة بالتحكم في الإنفاق الحكومي، للتحكم في العجز في ميزان المدفوعات. وتهدف سياسات التعديل الهيكلي إلى رفع منحنى العرض Y لتخفيض فائض الطلب والتقليل من فجوة التجارة. وبإعادة ترتيب متطابقة الإنفاق والدخل

$$(Y - C - G) - I = X - Z = CA$$

حيث أن الدخل ناقصا الاستهلاك يساوي الادخار، ويمكن أن يعبر عنها بـ:

$$S - I = X - Z$$

حيث أن فجوة الادخار تساوي فجوة التجارة. إذا فاق الاستثمار الطاقة الادخارية للبلد فإنه يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات عن طريق استيراد رؤوس الأموال أكبر من تصديرها.

قيد ميزانية الحكومة يساوي الإنفاق G مطروحا منه المداخيل T

$$S_g = T - G$$

إذا فاق الإنفاق G المداخيل T فإن تمويل عجز الموازنة يتم من ثلاثة مصادر هي القروض الداخلية والخارجية واللجوء إلى موارد الجهاز المصرفي. أما توازنات القطاع النقدي فهي تتمثل في أن الكتلة النقدية M تساوي مجموع الإقراض المحلي DC والاحتياطي الأجنبي.

$$M = DC + R$$

والتغير في الكتلة النقدية هو

$$\Delta M = \Delta DC + \Delta R$$

حيث أن ΔR يساوي التغير في احتياطي العملة الأجنبية وهو في نفس الوقت الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. بإعادة ترتيب المعادلة أعلاه.

$$\Delta R = \Delta M + \Delta DC$$

هذه المعادلات التوازنية تشكل المنهج الأساسي الذي تقوم عليه خطة تثبيت ميزان المدفوعات المعروفة بالبرمجة المالية التي يستخدمها الصندوق في تصميم برامج المساعدة المالية. فمن أجل الوصول إلى مستوى ثابت من الكتلة النقدية، فإن ارتفاع صافي الإقراض للاقتصاد يؤدي إلى نفس الانخفاض في ميزان المدفوعات وهو الأساس التي يبني عليه الصندوق منهجه للتحكم في نمو الإقراض المحلي.

عندما يتم توليف المعادلات أعلاه، فإنه يتم إظهار العلاقة الموجودة ما بين فائض الطلب والتغير في صافي الإقراض في الاقتصاد.

$$Y - A = X - Z$$
$$Z - X = (\Delta NFB - INT) - \Delta R$$
$$\Delta R = \Delta M - \Delta DC$$
$$Y + (\Delta NFB - INT) - A = \Delta DC$$

هذه المعادلة تظهر أن الامتصاص المحلي يفوق الموارد المتاحة بنفس مقدار فائض الإقراض المحلي على الطلب على النقود. ومنه فإنه من الواضح أن تخفيض معدل نمو صافي الإقراض للاقتصاد سوف يحسن من ميزان المدفوعات عبر تخفيض الامتصاص المحلي.
وبالنظر إلى المعادلات يتبين أيضا أن:

$$S + CA \equiv I$$
$$S_g + S_P - I = (\Delta NFB - \Delta R)$$

تظهر هذه المعادلة أن تحسن ميزان المدفوعات (الميزان الجاري) يحصل إذا فاق الادخار الاستثمار الخاص أو العام، ومنه فإن سياسات التعديل التي لا تؤدي إلى تحسين الادخار العام أو الخاص، لن تؤدي إلى تحسين الميزان الخارجي.

1. انتقادات منهج البرمجة المالية:

تعرض منهج الصندوق وبرامجه لانتقادات متعددة أهمها انتقادات "الأسرة التنموية" خاصة فيما يتعلق بفلسفة هذه البرامج وإطارها التحليلي والشروط التي تتضمنها. وقد تركزت انتقادات المدرسة البنيوية على سياسات تخفيض الطلب التي تعتبرها انكماشية ومسؤولة عن تعميق أزمة الدول التي تطبقها. فيرى اتباع هذه المدرسة أن منهج تخفيض فائض الطلب عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي بما في ذلك تخفيض العملة لا يؤدي حتما إلى تحسين ميزان المدفوعات، وذلك لأن مشاكل الدول النامية هي أساسا مشاكل هيكلية بحيث لا تتمكن هذه الدول من تخفيض الطلب أو تحويله. كما أن مصاعب سوق الصرف ناجمة عن بنية التجارة الدولية ونسبة الطلب والإنتاج المحلي. ويرون أن ربط سعر الصرف المحدد بالإنتاج والفعالية مع كتلة النقود والأسعار وآلية الإحلال والتي كثيرا ما تعطل، يؤدي إلى عدم فاعلية برامج الصندوق. ومنه فإن تخفيض العملة وتشديد السياسة النقدية يخفض الميزان التجاري في الأجل القصير فقط عن طريق الانكماش، لكن المشاكل ذاتها تظهر مجددا بمجرد تخفيف السياسة النقدية.

كما ينتقد أتباع المدرسة البنيوية منهج الصندوق في استخدام السياسة النقدية لمحاربة التضخم الناجم أصلا عن عوامل هيكلية ونقدية. حيث أن هوامش التكلفة والأسعار المحددة ومجموعات الضغط هي التي تتحكم في الأسعار وترفع التضخم نحو الأعلى. ونتيجة ذلك فإنه بعد تطبيق البرنامج، ترتفع معدلات التضخم وأسعار الفائدة ويسوء توزيع الدخل.

واعتبرت المدرسة البنيوية ان نموذج بولاك للبرمجة المالية ناقصا ولا يأخذ بعين الاعتبار أهم توازنات الاقتصاديات النامية. فمثلا تكاليف المدخلات المستوردة تعتبر أساسية في عملية إنتاج السلع في هذه الدول. ومنه فإن التخفيض ينقل التضخم إلى عملية الإنتاج ما يؤدي إلى رفع التكاليف وتخفيض الطلب بشدة. كما أن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة ادخار القطاع العام وبالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج وكذلك انخفاض الطلب على المدخلات وعلى الواردات. وبذلك فإن التحسن الذي يحصل في الميزان التجاري يكون ناجما عن الانكماش وليس عن التوزيع الكفء للموارد. كما أن السياسة النقدية المتشددة تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وانخفاض الطلب عن طريق ارتفاع تكاليف رأس المال العامل ما يؤدي بالنتيجة إلى حصول ركود اقتصادي مع تضخم. إن سياسة تخفيض العملة تؤدي إلى رفع تكاليف المدخلات والسلع النهائية المستوردة، ومع بقاء الأجور الإسمية ثابتة، فإن الأجور الحقيقية تتدهور ما يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل وتدهور الطلب الاستهلاكي.

المدرسة الكنزية الجديدة عارضت أيضا منهج الصندوق في تخفيض العملة والسياسات التشددية على أساس أن هذه السياسات غير قادرة على تغيير الأسعار النسبية، وبالتالي ينجم عنها التضخم فقط. يضاف إلى ذلك ان التمويل الخارجي والمساعدات والدين الخارجي لا تتحول إلى رأسمال وتنمية تكنولوجية بشكل سهل نتيجة تعقيدات عملية التنمية.

كما تعرض الصندوق للانتقاد من اقتصاديين يؤمنون بالاقتصاد النيوكلاسيكي، الذين اعتبروا أن نماذج الصندوق ومنهجه العملي لم يتغير بالرغم من التطورات المتلاحقة في النظرية الاقتصادية والنماذج المصاحبة لها، ما يعني أن الصندوق أخفق في إدراج هذه التطورات في منهجه. كما يرون أن التشديد على تخفيض العملة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بمصداقية السياسة الحكومية المتعلقة بتخفيض التضخم. كما ينتقد أتباع المدرسة النيوكلاسيكية، عدم اهتمام برامج الصندوق بسياسات توزيع الدخل وتعزيز النمو. وطالت انتقاداتهم نموذج التثبيت لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقات التشابكية في الاقتصاد مثل العلاقات بين التخفيض، التضخم، الأجور الحقيقة، وسعر الصرف. وكذلك العلاقات بين الادخار الأجنبي، الإقراض، الثقة والاستثمار.

إن سياسات التحكم في الطلب يكون أثرها ضئيلا أو يتأخر ظهوره لفترات طويلة، نتيجة انعدام الإحلال بين السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار وعدم تنافسية السلع المستوردة مع السلع المحلية وعدم استجابة الصادرات لمحفزات الأسعار. يضاف إلى ذلك عدم الأخذ بالاعتبار العوامل غير السعرية التي تلعب دورا هاما في عملية التعديل والتثبيت. واتهم الصندوق أيضا بعدم الالتزام بتطوير الإنتاج والعرض والتأثير سلبا على التشغيل والمداخيل وتوزيع الدخل والفقر عبر رفع الدعم ومراقبة الأجور ورفع الأسعار، ما يزيد من هشاشة المجتمع لهذه الاصلاحات وتدهور مستوى الرفاه.

2. المعالجة حسب طبيعة الاختلال:
باستخدام نموذج الاختلال حيث يفترض أن الأسعار صلبة، فإن التعديل قصير الأجل يتم عبر الكميات ويصبح أساس مشاكل ميزان المدفوعات هيكليا. ولكن تبعا لطبيعة الاختلال، هناك بعض الوضعيات التي تكون فيها برامج الصندوق ملائمة.

الوضعية الأولى للاختلال تسمى العجز الكلاسيكي حيث تكون البطالة مرتفعة والإنتاج منخفض. فتكون الأجور مرتفعة والطلب المحلي مرتفع نتيجة السياسات المحلية، وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات. في هذه الحالة تقوم السياسات التقليدية المخفضة للطلب ومراقبة الأجور بتحسين العمالة وميزان المدفوعات معا.

الوضعية الثانية تعرف بالعجز الهيكلي حيث توجد بطالة وفائض عرض. فالطلب يكون كافيا، لكن وجود الاختناقات لا يسمح بمعادلة العرض والطلب، بحيث يتم تلبية جزء من الطلب من خلال الواردات ما ينجم عنه عجز في ميزان المدفوعات. ففي هذه الحالة تضغط سياسات التثبيت التقليدية على الأجور وتوزع الدخل لغير صالح الإجراء وتزيد من سوء البطالة. في المقابل فإن اعتماد سياسة نقدية ومالية توسعية تحسن وضعية التشغيل لكن على حساب ميزان المدفوعات.

الوضعية الثالثة تتمثل في "الفائض الكنزي" وهو مشابه للعجز الهيكلي. حيث يكون الاقتصاد في وضعية بطالة مع فائض عرض ناجم عن قصور الطلب. في هذه الحالة تزيد السياسات التوسعية من التشغيل دون التأثير سلبا على ميزان المدفوعات. والدول النامية تكون في أغلب الأحيان في الوضعيتين الأولى والثانية.

منذ إدراج أول برنامج للتثبيت سنة 1952 تم حتى العام 1996، تطبيق حوالي 800 برنامجا في 132 دولة، أي بمعدل ستة برامج لكل دولة. وقد تغير استخدام موارد صندوق النقد الدولي خلال العقود الأربعة الأخيرة. حيث ازدادت وتيرة برامج التثبيت في الدول النامية مع ظهور أزمة المديونية في الثمانينات، إذ تم استخدام 250 ترتيبا قيمتها حوالي 60 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. وتواصل هذا الاتجاه في التسعينات مع انهيار النظام الشيوعي وتحول دوله إلى اقتصاد السوق.

كما شهدت برامج الصندوق بعض التغيرات انسجاما مع التطورات الحاصلة في العالم. حيث تم سنة 1963 تطبيق أول ترتيب لمساعدة الدول التي تواجه انخفاضا في صادراتها. وفي عام 1974 تم إدراج ترتيب الصندوق الموسع لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات على الأمد المتوسط. وتم سنة 1986 تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمساعدة دول الدخل المنخفض وتعزز هذا البرنامج سنة 1987 ليشمل مساعدة الدول الفقيرة. كما جرى تطبيق برامج لمساعدة الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق.

3. هل برامج الصندوق ناجعة:

هل تؤدي برامج التصحيح المدعومة من صندوق النقد الدولي إلى تحسين الميزان الجاري، رفع الاحتياطي، تخفيض التضخم ورفع معدل نمو الدخل ؟

يحتاج الجواب إلى تقييم أثر البرامج على هذه المتغيرات بالرجوع إلى الدراسات التقييمية التي تمت داخل وخارج الصندوق خلال العقدين الأخيرين. إذ يشير مسح الأدبيات حول الدلائل الأمبريقية لآثار البرامج على المتغيرات الكلية إلى استنتاجين رئيسين، أولهما: أن التقييم استخدم عدة مناهج تحتاج كلها إلى تقييم صارم. وتعتبر طريقة "مع البرنامج وبدون البرنامج" أفضل الطرق المستخدمة. أما الاستنتاج الثاني فهو أن الدراسات تجمع على أن برامج الصندوق لها آثار تثبيتية (ميزان المدفوعات والتضخم). لكنها تجمع بالمقابل على حدوث انكماش اقتصادي في الأجل القصير، يتم تجاوزه بمرور الزمن.

ويلعب الصندوق دورا مركزيا في جهود التعديل التي تطبقها الدول عبر المساعدة في تصميم برامج التعديل الهادفة لحل أزمة ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار الأسعار ومعدلات نمو عالية. وكذلك عبر تقديم الموارد المالية لدعم هذه البرامج. وتحتوى برامج الصندوق على مزيج من سياسات التثبيت وسياسات التعديل الهيكلي التي تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب الكليين وتوسيع إنتاج السلع القابلة للاتجار.

تتلخص هذه البرامج بالتزام الحكومة، من خلال رسالة نوايا، بتطبيق جملة من الاجراءات يقيمها الصندوق لتحديد الدعم الذي سيقدمه والذي يكون مشروطا بتطبيق تلك الإجراءات. وتتحدد أهداف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الاحتياطي، مستوى الميزان الجاري، التضخم، ومعدل النمو وكذلك السياسات لبلوغ هذه الأهداف وحجم الدعم المالي، عبر جولات شاقة من المفاوضات بين البلد وخبراء الصندوق. وبالرغم من أن هذه البرامج تعكس وضعية البلد وأولويات الحكومة، فهناك تساؤلات عديدة حول مدى جدواها وقدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة. أي هل تعتبر ذات نفع للبلد وناجحة أو أنها على العكس تزيد من عمق أزماته. والسؤال يحتاج إلى إجراء دراسات لتقييم أثر هذه البرامج كتلك التي تجريها دائرة تطوير السياسات ومراجعتها في الصندوق، وكذلك الدراسات المستقلة التي يجريها باحثون مستقلون أو معارضو سياسات الصندوق. إن تقييم أثر هذه البرامج ليس سهلا، الأمر الذي جعلها موضع اختلاف دائم.

رابعا ـ مفهوم وقياس فاعلية البرامج:

1. إشكالية المفهوم والقياس:

إن تحديد مفهوم الفاعلية ليس أمرا سهلا لسببين، الأول انه بالرغم من أن نجاح البرنامج يقاس بالنتائج الاقتصادية الكلية أي تحقيق الأهداف المحددة فيه، لكن التطبيق يتم في الواقع عبر متغيرات السياسة الاقتصادية التي تحددها السلطات عبر تحديد معايير الأداء. ومن الصعب معرفة هل هذه التغيرات تؤدي إلى النتائج المرجوة من هذه السياسات. وهذا راجع لطبيعة البرامج التي تشكل حزمة معقدة من الإجراءات المتعددة تضم السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وإصلاح الأجور والنظام المالي وسياسات تشجيع الاستثمار وتحسين فاعليته وتحرير التجارة. إن النظرية المفسرة للترابط الديناميكي بين هذه السياسات ومجموعة الأهداف الاقتصادية الكلية ليست معروفة جيدا. ومنه فإن نتائج التعديل غير مضمونة على الأقل من الناحية النظرية البحتة.

وتشكل حزمة السياسات المطبقة إحدى الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد. فالصدمات الخارجية المتمثلة في شروط التبادل والديون الخارجية وتكلفة خدمتها تؤثر بشدة على أداء الاقتصاد وقدرته على تحقيق الأهداف المحددة. وبالتالي فإن قياس فعالية البرامج يتطلب عزل أثر هذه الصدمات الخارجية غير المتوقعة. وبما أن البرامج تهدف إلى تعديل السياسات وبالتالي النتائج الاقتصادية الكلية، فإن المعيار الجيد لقياس فعاليتها هو الذي يعزل أثر البرنامج عن النتائج ومقارنتها بالبديل المتمثل في ما يحدث في حالة عدم تطبيق البرنامج. ولمعرفة نتائج البديل يتم اللجوء إلى تجربة البلدان التي طبقت البرامج والتي لم تطبقها بحيث تتم مقارنة تجربة هاتين المجموعتين مع مراعاة التشابه فيما بينها خاصة من حيث الخضوع لآثار الصدمات الخارجية.

إن تطبيق هذه الطريقة على أرض الواقع أمر معقد ويتطلب معلومات هائلة حول البنية الاقتصادية ودوال التفاعل للسياسات. إضافة إلى انه حيث يتطلب تطبيق نموذج اقتصادي لا تتأثر معالمه باختلاف السياسات. ومع غياب هذه المعلومات وعدم توفر البلد المعياري للمقارنة، فقد تم تطوير مقاربات عملية تسمح بقياس فعالية البرامج.

2. طرق القياس:

تم تطوير أربعة مناهج لقياس آثار البرامج، يقوم كل منها على قياس محدد للوضع البديل (Counterfactual)، وهي:

أ. منهج ما قبل وبعد:

يستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي خلال فترة تطبيق البرنامج أو بعده، مع فترة ما قبل تطبيقه. وفي بعض الأحيان تتم مقارنة أهداف البرامج مع الإنجازات الفعلية. يمتاز هذا المنهج بسهولة الحساب حيث يتلخص في مقارنة جملة من متغيرات الأداء الاقتصادي خلال فترة ما قبل تطبيق البرنامج مع فترة ما بعد تطبيقه.

وبالرغم من سهولته، فإن هذا المنهج لا يعطي تقديرات للآثار المستقلة للبرنامج، حيث أنه يفترض بقاء العوامل الخارجية على حالها قبل وبعد التطبيق. وذلك افتراض غير دقيق نتيجة

التغير الشديد في هذه العوامل مثل شروط التبادل، معدلات نمو الدول الصناعية، تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة العالمية. وكذلك العوامل الداخلية مثل الإنتاجية والمناخ. كل هذه العوامل تجعل تقديرات هذا المنهج غير دقيقة وغير نمطية وتتغير من فترة لأخرى.

ب. منهج مع وبدون:
يستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي لدول طبقت البرامج مع مجموعة دول لم تطبقها. وقد صمم لتجاوز قصور منهج "ما قبل وبعد" وللتفرقة بين تأثيرات محددات البرامج على النتائج الاقتصادية الكلية. ويفترض هذه المنهج أن مجموعة البلدان التي طبقت البرامج والتي لم تطبقها متشابهة في أوضاعها الاقتصادية وتخضع لنفس الصدمات. ومن خلال المقارنة بين ما قبل وبعد التغيرات في المؤشرات الاقتصادية في المجموعتين، فإنه يتم إلغاء آثار العوامل الخارجية والإبقاء فقط على الآثار التي تعكس تطبيق البرامج. تتلخص الفكرة في استعمال أداء الدول التي لم تطبق البرامج كمقدر "للوضع البديل" أي الأداء في البلدان التي تطبق البرامج في حالة عدم تطبيقها.

تتمثل المشكلة الأساسية في منهج "مع وبدون" في أن مجموعة الدول التي لم تطبق البرامج تختلف عن مجموعة الدول التي تطبقها، ومن الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين تماما وتختلفان فقط في تطبيق البرامج من عدمه. يضاف إلى ذلك إن العينة المختارة لا تخضع لمعايير المعاينة ولا يتم الاختيار عشوائيا. كما إن الدول التي تطبق البرامج تعاني كلها من مشاكل اقتصادية وتختلف في الشروط البدائية. ومنه فإن هذا المنهج يعاني من "سوء الاختيار" (Adverse Selection) بحيث يكون تقييم آثار البرامج متحيزا.

ج. منهج التقييم المعمم:
يقارن أداء الدول التي تطبق البرامج مع مجموعة دول لم تطبقها، مع تعديل الفروق في الشروط البدائية والتحكم في التأثيرات الخارجية. وقد دفعت النقائص والتعقيدات في المنهجين السابقين إلى تطوير منهج التقييم المعمم بتعديل منهج "مع وبدون" في اتجاهين. يتلخص الأول في الاعتراف بعدم عشوائية اختيار عينة البلدان التي تطبق البرامج والتي لا تطبقها، ويتم تحديد الاختلاف بين المجموعتين ومن ثم يتم التحكم في الاختلاف في الشروط البدائية في المقارنة اللاحقة للأداء الاقتصادي. وتحاول هذه الطريقة احتواء آثار السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياسات في حالة عدم تطبيق البرامج.

ولتطبيق هذه المنهجية عمليا يتم التعرف على الشروط البدائية للمجموعتين وكذلك تحديد العلاقة التي تربط الأهداف الاقتصادية مع أدوات السياسة الاقتصادية والمتغيرات الخارجية وكذلك معادلات تغير السياسة التي توضح كيفية تغير أدوات السياسات مع تغير وضع لاقتصاد. وتسمح معادلات الشكل المختصر بتحديد آثار السياسات المختلفة على المتغيرات المستهدفة مع التحكم في المتغيرات الخارجية. أما معادلات تغير السياسات فتحدد ماهية السياسات التي تم اختيارها أخذا بعين الاعتبار الشروط البدائية في حالة عدم تطبيق البرنامج. هذه الطريقة رغم تعقيداتها ومتطلبات المعلومات لتطبيقها، فإنها تعطي قدرا أقل تحيزا لآثار تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

د.منهج المحاكاة:
يقوم على مقارنة الأداء في حالة تطبيق البرنامج مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة. وهو على خلاف المناهج الأخرى، لا يحدد آثار البرامج استنادا إلى الأداء الحالي للاقتصاد في الدول التي تطبقها، وإنما يعتمد على نماذج المحاكاة لاستنتاج أداء افتراضي للسياسات التي تطبقها هذه البلدان ومقارنتها مع حزمة سياسات بديلة. ولمنهج المحاكاة ثلاثة محاسن لا تتوفر في المناهج الأخرى، الأولى هي الاعتماد على مجال واسع لتجارب التعديل طالما أن قاعدة المعطيات لا تعتمد على تجارب الدول التي طبقت البرامج. الثانية تتمثل في تجنب التطبيق الفعلي للسياسات لمعرفة نتائجها طالما أنه يتم استخدام آلية المحاكاة، والثالثة هي أن منهج المحاكاة يعتمد أساسا على العلاقة ما بين أدوات السياسة وأهدافها، وبالتالي فهو يوفر معلومات افضل حول عمل السياسات.

تتلخص مشاكل منهج المحاكاة في تعقيدات بناء نموذج قياسي كامل للاقتصاد والذي يربط ما بين الأهداف الاقتصادية وأدوات السياسات. وهذا النوع من النماذج لا يستطيع أن يقيم السياسات البديلة نتيجة أن الأعوان الاقتصاديين يغيرون سلوكهم نتيجة التوقعات المتاحة لهم (انتقاد لوكس) أي أن معالم النموذج قد تكون غير ثابتة كما هو مفترض في هذه النماذج.

خامسا ـ توقيت وسرعة تطبيق الإصلاحات:

عند تصميم برامج الإصلاح الهيكلي في بيئة متعددة التشوهات تطرح بشدة قضية ترتيب عناصر الإصلاحات وتوقيت تنفيذها وكذلك سرعة التنفيذ. ولا يعتمد تحديد التوقيت والسرعة على القضايا الاقتصادية فقط، بل على تكاليف التعديل والقيود السياسية الموضوعة على متخذي القرار.

أغلب قرارات السياسة الاقتصادية لها آثار قصيرة الأجل وأخرى هيكلية متوسطة الأجل والتي قد تتعارض فيما بينها. وبالرغم من أن سياسات التثبيت تؤثر على الطلب والسياسات الهيكلية على منحنى العرض، فإن هذه السياسات تهدف إلى تسريع معدلات النمو، خفض البطالة، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات. ومنه فإن سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي يجب أن تتماشى معا وذلك لتدعيم بعضها البعض. حيث إن التكامل في السياسات يشكل الدعامة الأساسية لتطبيق سياسة "المعالجة بالصدمة".

وبالمقابل فإن هذه السياسات قد تكون لها آثار متباينة خاصة في الأجل القصير، مثل إلغاء الدعم على السلع الأساسية الذي يحسن الموازنة لكنه يرفع بالمقابل أسعار المواد الأساسية. إضافة إلى أن سياسة الإصلاح الهيكلي لها تأثيرات طويلة الأجل، وذلك لأن الإنتاج الكامن يتغير ببطء مقارنة بالإنتاج الحالي الذي يتغير بسرعة أكبر. وهذا البطء وعدم اليقين المرتبط بالسياسات الهيكلية في تأثيرها على النمو وتوزيع الدخل، أدى إلى المطالبة بالتطبيق التدريجي للحفاظ على الزخم السياسي للإصلاحات والسماح للاقتصاد بامتصاص

الصدمات وتوزيع تكاليف التعديل عبر الزمن لتخفيف وطأتها. ومنه فإنه يحبذ إجراء سياسة التثبيت أولا لتخفيف الاختلالات الكلية والتضخم، على أن يتم بعد ذلك البدء في الإصلاحات الهيكلية.

إن هدف الإصلاح الهيكلي هو إلغاء التشوهات الناجمة عن السياسات والتشريعات الحكومية. لكن المشكلة أن كل هذه التشوهات تعمل آنيا مع بعضها. ومنه فإن الحل الأمثل هو الإلغاء الآني لهذه التشوهات والقيود. لكن آثارها السلبية على رفاهية المجتمع ستكون كبيرة نتيجة الاختلال والآجال الطويلة لتحقيق النمو. ونتيجة هذه القيود فلا بد من ترتيب الإصلاحات عبر مخطط زمني لتقليل التكاليف والتأخير. ويتطلب ذلك وضع سلم أولويات للمجالات الواجب تحريرها للوصول إلى اقتصاد السوق. وقد تركز النقاش حول مسألة محورية هي هل يتم تحرير التجارة قبل أم بعد تحرير سوق رأس المال، إضافة إلى ترتيب إصلاح سوق العمل بين منظومة الاصلاحات.

يرى العديد من الاقتصاديين الذين يستندون في نظرتهم إلى تجربة دول جنوب أمريكا وجنوب شرق آسيا، ضرورة تحرير التجارة قبل تحرير سوق رأس المال لتفادي الأثر السلبي لتدفقات رأس المال من جهة ولتفادي تعطيل عملية تحرير التجارة من جهة أخرى، لأن تحرير التجارة الخارجية يحتاج إلى تخفيض العملة وذلك لتحويل الموارد من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار، بينما تدفق رؤوس الأموال قد يعكس اتجاه تغير العملة ويؤدي إلى تحسنها وبالتالي عدم حدوث تعديل في جانب الميزان التجاري.

تشير تجربة الدول النامية إلى أن تحرير سوق رأس المال يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم استقرار التدفقات المالية، وإذا تم فتح هذه السوق مع بقاء الأسواق المالية المحلية مقيدة، كالقيود الخاصة بأسعار الفائدة، فقد يحدث خروج هائل لرأس المال، ما يهدد بالتالي نظام سعر الصرف خاصة إذا كان مثبتا أو مستقرا، ويتعرض النظام المصرفي لخطر لحدوث أزمة مالية. ولذلك يطالب الكثير من الاقتصاديين بإصلاح السوق المالية المحلية قبل تحرير سوق رأس المال. كما أن تجربة التسعينات أظهرت أهمية أن يسبق تحرير هذه السوق، تعزيز النظام المصرفي بتقوية الإشراف والتحوط.

فيما يتعلق بأسواق العمل في غالبية الدول النامية، فإنها مقيدة بالعديد من التشريعات، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تشوهات كبيرة نظرا لعدم الالتزام بتطبيق هذه التشريعات. ومع ذلك فإن توقيت إصلاح سوق العمل يأخذ طابعا مهما في حزمة الإصلاح الهيكلي. وهناك من يظن أن إصلاح هذه السوق يجب أن يسبق تحرير التجارة الخارجية حتى يمكن لعوامل الإنتاج الانتقال بسهولة ما بين القطاعات القابلة وغير القابلة للاتجار. خاصة إن إصلاح تحديد الأجور له تبعات مهمة على التضخم. كما إن إصلاح سوق العمل يجب أن يتزامن مع سياسات التثبيت أو يسبقها. لكن التجربة أظهرت إن إصلاح هذه السوق، يأتي عادة في آخر سلم الإصلاحات وذلك لأسباب سياسية تتعلق بتزايد البطالة ولعدم إعطاء الفرصة لمجموعات الضغط لمحاربة الإصلاحات.

مراجع مختارة بالعربية:

- ابـراهيم العيسـوى (1988)، التغيـرات الهيكليـة والإطـار المؤسسـي للتنميـة، معهـد التخطيط القومي، القاهرة.
- الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية (1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية (1988)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- التعديل الهيكلي والتشغيل في البلدان العربية (1995)، منظمة العمل العربية – مكتب العمل العربي، القاهرة.
- بوطالب قويدر (1997)، الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية التشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي (1998)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.
- جودة عبد الخالق (1997)، سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر: إصلاح اقتصادي أم مرض هولندي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- رياض دهال، بلقاسم العباس (1997)، البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- سعد حافظ (1997)، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف (التصحيح) الهيكلي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- عبدالحميد عبدالعزيز عفيفي، 1996، سياسات الإصلاح الهيكلي والقطاع الزراعي (حالة مصر)، الكويت.
- محمد بنلحسن التلمساني (1996)، حصيلة التعديل الهيكلي وتأثيرها على المجالات الاجتماعية والتشغيل في المغرب، منظمة العمل العربية، القاهرة.
- منذر الشرع و خالد واصف الوزني (1997)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- ندوة عن التخصصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية 5 –1988/12/7 (1988)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

مراجع مختارة بالإنجليزية:

Alan Gelb (1989), Financial Sector Reforms in Adjustment Programs, World Bank, Washington, D.C.

Andrew Feltenstein (1988), Fiscal Stabilization and Exchange Rate Instability, World Bank, Washington, ,D.C.

Anthony Ian Clunies Ross (1991), Economic Stabilization for Developing Countries, E. Elgar Pub. Co, Aldershot, Hants, England: Brookfield, Vt., USA.

Bela A. Balassa (1981), Structural Adjustment Policies in Developing Economies, World Bank, Washington, D.C.

Finn Taro (1994), Stabilization and Structural Adjustment: macroeconomic frameworks for analysis the crisis in sub-Saharan Africa, Routledge , London.

George Kopits (1987), Structural reform, Stabilization, and Growth in Turkey, International Monetary Fund, Washington, D.C.

Jonathan Kydd (1992), Structural Adjustment and Morocco Agriculture: an Assessment of the Reforms in the Sugar and Cereal Sectors, OECD, Pairs.

Lance Taylor (1988), Varieties of stabilization experience towards sensible macroeconomics in the Third World, Clarendon Press, Oxford.

Luc Everaet (1992), Inflation Stabilization in Turkey, The World Bank, Washington, D.C.

Magda Kandil (1994), On the role of stabilization policies in the Middle East, Economic Research Forum for the Arab Countries, Cairo.

Miguel A. Kigue (1991), Lessons from the Heterodox Stabilization Programs, World Bank, Washington, D.C.

Parvez Hasan (1982), Growth and Structural Adjustment in East Asia, World Bank, Washington, D.C.

Robinson G. Hollister and Markus P. Goldstein (1994), Reforming Labor markets in the Near East: Implications for Structural Adjustment and Market Economies, ICS Press, San Francisco, Calif.

Rudiger Dornbusch (1986), Inflation, Exchange Rates, and Stabilization, Int, Finance Sec., Dep, of Econs., Princeton Univ, Princeton, NJ.

S. Frey & Reiner Eichenberger (1992), The Political economy of stabilization programmes in developing countries, Organization for Economic Co-operation & Development, Paris.

Willem H. Buiter (1989), Macroeconomic theory and stabilization Policy, University of Michigan Press, Ann Arbor.

قائمة إصدارات جسر التنمية

العنوان	المؤلف	رقم العدد
الأعداد الصادرة:		
مفهوم التنمية	د . محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د . محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د . أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د . علي عبد القادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ . صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د . ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ . حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د . مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ . حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د . أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د . أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ . جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د . ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ . جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د . رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ . حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د .ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنية التحتية	أ .حسان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ .صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ .جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ .صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د .علي عبد القادر علي	الثاني والعشرون
أسعار الصرف	د .بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د .محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د .مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ . حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ . حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د . مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د . ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د . بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	**د . بلقاسم العباس**	**الواحد والثلاثون**
العدد المقبل:		
الاستثمار الأجنبي . تعاريف .	أ .حسان خضر	الثاني والثلاثون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :
http://www.arab-api.org/develop_1.htm

نوافذ:

توضع بمعدل نافذة واحدة في كل صفحة، مع مراعاة ما يلي:

- توضع بالترتيب حسب الأرقام.

- عدم وضع نافذة في الصفحة المتضمنة جدولا أو معادلات رياضية بكثافة.

- عدم وضع النافذة في وسط الفقرات، بل وضعها قبل العناوين أو بين الفقرات.

- عدم وضع النافذة في أعلى أو اسفل الصفحة.

رقم 1

يزيد الإصلاح الهيكلي مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات ويسهم بدعم النمو المتوازن.

رقم 2

تظهر الحاجة لبرامج التثبيت في حالة الاختلال بين الطلب والعرض الكليين التي تنعكس في تدهور الميزان الخارجي.

رقم 3

ترتفع تكاليف برامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع تعمق الاختلال وعدم تطبيق سياسات التصحيح في وقتها.

رقم 4

يعتبر المزج السليم بين سياسات الطلب وسياسات العرض عاملا أساسيا في نجاح البرامج.

رقم 5

تستخدم برامج التثبيت السياسة النقدية والمالية وسياسات أسعار الصرف لاحتواء الطلب المحلي الإجمالي.

رقم 6

الارتباط القوي بين السياستين المالية والنقدية بسبب تمويل الميزانية بالقروض المصرفية، يقلل تأثير السياسة المالية على النمو.

رقم 7

يرى البعض إن سياسة تخفيض سعر الصرف تزيد الركود والبطالة ولا تحل مشاكل ميزان المدفوعات.

رقم 8

يصعب تعديل بعض سياسات العرض المسببة للتشوهات نتيجة لارتفاع التكلفة الاجتماعية والسياسية للتعديل.

رقم 9

يركز منهج صندوق النقد الدولي لسياسات التثبيت على تقليص حجم الإقراض لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

رقم 10

ترى المدرسة البنيوية إن سياسات تخفيض الطلب تعمق أزمة الدول التي تطبقها، لان مشاكلها هيكلية أساسا.

رقم 11

اتهمت برامج صندوق النقد بعدم الالتزام بتطوير الإنتاج والعرض والتأثير سلبا على التشغيل والمداخيل وتوزيع الدخل والفقر.

رقم 12

تحتوى برامج الصندوق على مزيج من سياسات التثبيت وإجراءات التعديل الهيكلي الهادفة إلى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب الكليين.

رقم 13

إن تقييم أثر برامج التثبيت والتعديل ليس سهلا، الأمر الذي جعلها موضع اختلاف دائم.

رقم 14

تم تطوير مقاربات عملية لقياس فعالية البرامج أهمها: قبل وبعد البرنامج، مع وبدون البرنامج، التقييم المعمم، والمحاكاة.

رقم 15

يشكل ترتيب عناصر الإصلاحات وتوقيت تنفيذها وسرعة التنفيذ، ابرز محددات نجاح سياسات الإصلاح الهيكلي.